

نمت بواقع 85.78٪ خلال 5 سنوات من مستوى 2,5 مليار دينار إلى 4,79 مليارات دينار بنهاية العام الماضي

قروض الأسهم تقفز بمليار دينار في عام 2025

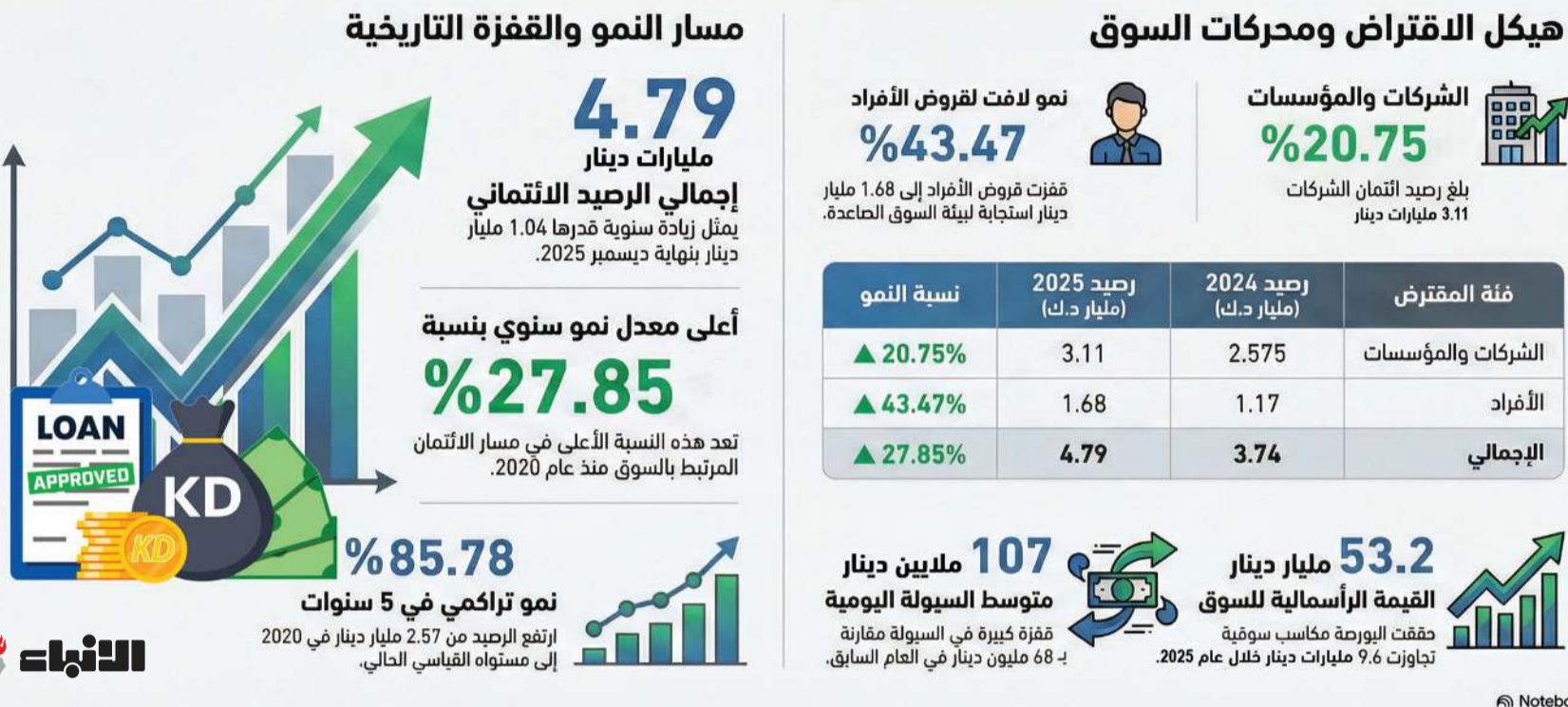
الدخول أو تعزيز مراكزهم. نوع الفرص الاستثمارية

إلى ذلك، أسهم اتساع خريطة الفرص الاستثمارية داخل السوق الكويتي في تعزيز هذا المسار، فبعد سنوات من تركيز السيولة حول عدد محدود من الأسهم، أظهر 2025 تنوعاً أكبر في الفرص، مدفوعاً بتحسن نتائج الشركات المدرجة، وعودة الزخم لقطاعات مختلفة، وتحسين التقييمات، ما جعل السوق يوصف على نطاق واسع بأنه «زاهر بالفرص الاستثمارية الواعدة»، وهو ما عزز الحاجة إلى التمويل لزيادة الأوزان النسبية داخل المحافظ.

وتشير نهاية العام إلى أن هذا التوسع الائتماني لم يكن اندفاعاً مضاربياً عشوائياً، بل تراكمياً تدريجياً انتهى عند أعلى مستوى تاريخي في ديسمبر 2025، وهو نمط أقرب إلى سلوك «تمويل محافظ» منه إلى سلوك مضاربة قصيرة النفس. ومع تقارب مساهمة الأفراد والمؤسسات في صافي الزيادة، تتضح صورة سوق أكثر نضجاً، يستخدم فيها الائتمان كأداة كاملة لإدارة الاستثمار داخل اتجاه واضح ومدعوم بالسيولة والفرص. في المحصلة، لا تعكس قروض شراء الأوراق المالية في نهاية 2025 مجرد رقم قياسي جديد، بل تقدم مؤشراً دقيقاً على تحولات أعقق في بورصة الكويت، إذ التفت مكاسب السوق، والسيولة المرتفعة، واتساع الفرص، لتدفع بالتحويلات إلى قلب المعادلة الاستثمارية، وبين 2020 و2025، وبين ديسمبر 2024 وديسمبر 2025 على وجه الخصوص، تكشف الأرقام عن أن الائتمان لم يعد تابعاً لحركة السوق، بل أصبح جزءاً من ديناميكيته.

طفرة ائتمانية تاريخية.. قروض الأوراق المالية في بورصة الكويت 2025

تسليط الضوء على القفزة الاستثنائية في حجم الائتمان الموجه لشراء الأوراق المالية خلال عام 2025، وتوضيح التحول الهيكلي في سلوك المستثمرين ونمو الثقة في السوق الكويتي.



أداء المؤشرات الرئيسية، إذ حقق مؤشر السوق الأول مكاسب بنسبة 21.1٪، وارتفع المؤشر الرئيسي بنسبة 20.1٪، فيما سجل مؤشر السوق العام نمواً بنسبة 20.9٪، في عام اتسع فيه نطاق الصعود ليشمل معظم القطاعات، ما عزز قناعة المستثمرين بأن السوق لم يعد محكوماً بموجات قصيرة أو زخم مؤقت، بل بات قادراً على إنتاج اتجاهات ممتدة يمكن البناء عليها، كما لعبت مستويات السيولة القياسية دوراً محورياً في دفع الطلب على الائتمان، إذ رفعت سرعة دوران الأموال، وقلصت فترات التردد، وزادت إقبال المستثمرين الراغبين في

كعامل حاسم في إعادة تشكيل سلوك المستثمرين، فقد سجل السوق مكاسب سوقية تجاوزت 9.6 مليارات دينار، لترتفع القيمة الرأسمالية إلى نحو 53.2 مليار دينار مقابل 43.5 مليار دينار في نهاية عام 2024، مع بلوغ مستويات تاريخية غابت عن شاشات التداول لأكثر من 17 عاماً، كما ارتفعت أحجام التداول إلى نحو 117 مليار سهم بنمو بلغ 72٪، فيما قفز متوسط السيولة اليومية إلى نحو 107 ملايين دينار، مقابل 68 مليون دينار في العام السابق، في دلالة واضحة على اتساع قاعدة المشاركة وتنوع الرؤى الاستثمارية. وانعكس هذا الزخم على

الاتجاه العام للسوق. وتكتسب قفزة الأفراد دلالة خاصة عند مقارنتها بالسنوات السابقة، إذ يظهر المسار التاريخي أن قروض الأفراد لم تكن في اتجاه صاعد منتظم، بل شهدت تراجعاً أو استقراراً نسبياً في أكثر من عام، قبل أن تسجل نمواً لافتاً في 2025. وهذا يعكس أن الارتفاع لم يكن نتيجة ميل مضاربي عابر، بل استجابة مباشرة لبيئة سوقية مختلفة جذرياً، جعلت الاقتراض أداة استثمارية محسوبة داخل سوق صاعد، لا مجرد رافعة مخاطرة قصيرة الأجل. وفي خلفية هذا التحول الائتماني، برز الأداء القياسي لبورصة الكويت خلال 2025

بين الشركات والمؤسسات من جهة، والأفراد من جهة أخرى، بما يعكس اتساع قاعدة الاقتراض نفسها، فقد ارتفع رصيد الشركات والمؤسسات من 2,575 مليار دينار في ديسمبر 2024 إلى 3,11 مليار دينار في ديسمبر 2025، بزيادة قدرها 20.75٪، وهو ما يعادل معدل نمو سنوي مركب يقارب 13.19٪. ويعكس تركيز جزء كبير من هذا النمو في عام 2025 أن السوق دخل مرحلة جديدة في علاقته بالتمويل، تجاوز فيها نمط النمو التدريجي إلى توسع أكثر جرأة ووضوحاً. وعلى مستوى التركيبة، تكشف الأرقام عن أن توسع الائتمان في 2025 جاء متوازناً

تصاعدي طويل الأجل. ونمو تراكمي وبين ديسمبر 2020 وديسمبر 2025، ارتفع رصيد قروض شراء الأوراق المالية بنحو 2,21 مليار دينار، أي بنسبة نمو تراكمية بلغت 85.78٪ خلال خمس سنوات، وهو ما يعادل معدل نمو سنوي مركب يقارب 13.19٪. ويعكس تركيز جزء كبير من هذا النمو في عام 2025 أن السوق دخل مرحلة جديدة في علاقته بالتمويل، تجاوز فيها نمط النمو التدريجي إلى توسع أكثر جرأة ووضوحاً. وعلى مستوى التركيبة، تكشف الأرقام عن أن توسع الائتمان في 2025 جاء متوازناً

أنهت القروض الموجهة لشراء الأوراق المالية عام 2025 عند مستوى يعكس تحولا هيكليا واضحا في علاقة المستثمر الكويتي بالسوق، ليس فقط من زاوية المكاسب القياسية التي حققتها بورصة الكويت، بل من زاوية «التمويل» الذي بات جزءاً أصيلاً من معادلة الاستثمار، وتوسع المحافظ، وتعظيم الاستفادة من سوق صاعد اتسم بالعمق والسيولة واتساع الفرص. فبعد عام يعد من أكثر الأعوام قوة في أداء السوق خلال السنوات الأخيرة، من حيث مكاسب المؤسسات، وارتفاع القيمة الرأسمالية، واتساع نطاق السيولة والمشاركة، جاءت أرقام بنك الكويت المركزي لتؤكد أن 2025 لم يكن عاماً استثنائياً في التداول فحسب، بل كان عاماً فارقاً في مسار الائتمان المرتبط بالبورصة، بما يحمله ذلك من دلالات على تنامي الثقة، واستدامة الاتجاه الصاعد، ونضج السلوك الاستثماري.

ويحسب «المركزي»، بلغ رصيد القروض والائتمان الموجهة لشراء الأوراق المالية بنهاية ديسمبر 2025 نحو 4,79 مليارات دينار، مقابل 3,74 مليارات دينار في نهاية ديسمبر 2024، محققاً زيادة سنوية قدرها 1,04 مليار دينار، وتمثل هذه الزيادة نمواً سنوياً بنسبة 27,85٪، وهي النسبة الأعلى خلال فترة المقارنة الممتدة منذ 2020، ما يعكس أن قفزة 2025 لم تكن امتداداً طبيعياً لمسار بطيء، بل بل انتقالاً واضحاً إلى مستوى أعلى من التوسع الائتماني المرتبط بالسوق. وتكتسب هذه القفزة

شركات حفر عالمية تتنافس على العقد الإستراتيجي لمدة 4 سنوات

الكويت تطلب منصتي حفر بحريتين لـ 8 آبار استكشافية

الاستفسارات في 18 فبراير، بينما حدد 6 أبريل 2026 موعداً نهائياً لتقديم العطاءات. وأكدت أن آخر موعد لتقديم طلبات المشاركة هو 27 يناير الجاري، وضمت قائمة الشركات المدعوة للمشاركة أسماء عالمية بارزة، من بينها: بور هولدينغز، شركة خدمات حقول النفط الصينية، شركة الحفر العربية، سايبم، الشركة المصرية للحفر، أدنوك للحفر، نابورن للحفر الدولية، وسيديوك الدولية لخدمات النفط، وغيرها من كبرى شركات الحفر البحري. ويأتي هذا الطرح ضمن استراتيجية الكويت لرفع كفاءة الاستكشاف البحري، وضمان استدامة الإنتاج النفطي، وتعزيز مساهمة الاقتصاد الوطني خلال السنوات المقبلة.



عالي المخاطر. وحددت شركة نفط الكويت رسوم شراء مستندات المناقصة عند 5 آلاف دينار، فيما بلغت قيمة الضمان الابتدائي المطلوب من الشركات المتقدمة مليون دينار، وتم الإعلان عن المناقصة بتاريخ 28 ديسمبر 2025، على أن يتم طرح وثائقها في 2 فبراير 2026، مع عقد اجتماع تهيدي في 11 فبراير، وإغلاق باب

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية أن مؤسسة البترول الكويتية طرحت مناقصة عالمية جديدة لتوريد وحدتي حفر بحريتين متنقلتين من نوع «جك آب»، في خطوة تؤكد استمرار البلاد في توسيع استثماراتها بقطاع النفط البحري، وتعزيز عمليات الاستكشاف وفق أعلى المعايير الفنية والبيئية. وبحسب بيانات المناقصة، يستهدف المشروع حفر 8 آبار استكشافية عالية الضغط ودرجة الحرارة خلال فترة تعاقد تمتد إلى 4 سنوات، باستخدام حفارات مزودة بأنظمة مانع اندفاع بقدرة 15 ألف رطل ضغط، بما يضمن مستويات أمان عالية، خاصة في المناطق التي قد تشهد تركيزات من غاز كبريتيد

وجاء ضعف العملة الأميركية أيضاً في ظل بيانات أظهرت تراجع ثقة المستهلكين في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من 11 عاماً ونصف في يناير، متأثرة بتباطؤ سوق العمل وارتفاع الأسعار. وأشاد ترامب إلى أنه سيعمل قريباً اختياره لرئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي المقبل، متوقفاً أن تتراجع أسعار الفائدة عندما يتولى الرئيس الجديد منصبه. وقالت «دويتشه بنك» إن المعدن الأصفر قد يصعد إلى 6 آلاف دولار للأونصة بحلول عام 2026، مدعوماً باستمرار الطلب الاستثماري واتجاه البنوك المركزية والمستثمرين إلى زيادة حيازاتهم من الأصول غير الدولار والملموسة.



الأبيض بشأن تفضيل ضعف العملة. وتراجع الدولار إلى مستوى توصف بانها «أزمة ثقة»، بعد هبوطه لقرابة أدنى مستوى في 4 سنوات، مع تزايد عمليات البيع عقب تصريح ترامب بأن «قيمة الدولار جيدة»، عندما سئل عما إذا كان يعتقد أن العملة تراجعت أكثر من اللازم. وقال كبير محللي الأسواق في شركة OANDA كيلفن ونغ إن صعود الذهب يرتبط بـ «العلاقة العكسية القوية بينه وبين الدولار»، مشيراً إلى أن المكاسب الكبيرة التي سجلها المعدن أمس في السوق الأميركية جاءت بعد تعليق من الرئيس الأميركي دونالد ترامب حول تراجع الدولار، ما اعتبر إشارة إلى توافق داخل البيت

وكالات: واصلت أسعار الذهب ارتفاعها القياسي، مخترقة حاجز 5300 دولار للأونصة في العقود الأجلة لأول مرة خلال تعاملات أمس (الأربعاء)، مدفوعة بهبوط الدولار الأميركي إلى أدنى مستوى في نحو 4 سنوات، بالتزامن مع تزايد المخاوف الجيوسياسية وترقب الأسواق قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بشأن السياسة النقدية. وخلال تعاملات أمس، ارتفع الذهب في المعاملات الفورية بنسبة 1,97٪ ليصل إلى 5282,05 دولاراً للأونصة، ليصعد بذلك بأكثر من 22٪ منذ بداية العام، كما قفزت العقود الأميركية الآجلة للذهب لشهر فبراير بنسبة 3,61٪ إلى 5305,7 دولاراً للأونصة، وفقاً لـ «رويترز».

عقب توقيع توسعة ميناء مبارك الكبير بـ 3,6 مليارات دولار

الكويت تصدر دول الخليج بترسيات عقود بقيمة 4 مليارات دولار خلال ديسمبر الماضي

توقعات بتسجيل البلاد أعلى قيمة سنوية لعقود النفط والغاز والكيماويات منذ عام 2017



أسواق إقليمية أخرى نشاطاً لافتاً، حيث سجلت سورية عقوداً بقيمة 10,5 مليارات دولار، والأردن 10,7 مليارات دولار، فيما بلغت قيمة العقود في العراق نحو 30,9 مليار دولار خلال عام 2025. وعلى مستوى دول الخليج خلال ديسمبر، تصدرت الإمارات العربية المتحدة نشاط الترسيات بعقود بلغت 4,2 مليارات دولار لمشروع تطوير في جزيرتي الحدريات والريم في أبوظبي، مع استمرار الإمارات كأقوى اقتصاد إقليمي وتوقعت إيجابية لأفاق عام 2026، بينما سجلت قطر ترسية عقود بقيمة 4,1 مليارات دولار خلال الشهر ذاته. من جهة أخرى، أفادت مجلة ميد بأن الكويت تبقي جزءاً من البيئة الإقليمية التي تشهد توسعاً تدريجياً في قاعدة المشاريع قيد التخطيط، في ظل

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال ديسمبر 2025 ترسية عقود بقيمة 19,1 مليار دولار، منخفضة من 24,1 مليار دولار في نوفمبر، وأقل من متوسط عام 2025 الشهري البالغ 26 مليار دولار، كما تقل عن 27,3 مليار دولار المسجلة في ديسمبر 2024. وخلال عام 2025 ككل، بلغت قيمة العقود الممنوحة في المنطقة 308,8 مليارات دولار، مقارنة بـ 347 مليار دولار في عام 2024 و297 مليار دولار في عام 2023. ويعزى هذا التراجع على أساس سنوي إلى انخفاض ترسية العقود في دول مجلس التعاون الخليجي بنحو الثلث مقارنة بعام 2024، مع تراجع الإنفاق في السعودية نتيجة تباطؤ برنامج المشاريع العملاقة، إضافة إلى انخفاضات في قطاعات الطاقة والنفط والغاز. في المقابل، شهدت

عقود مشاريع بقيمة 4 مليارات دولار خلال شهر ديسمبر 2025. تصدرتها عقود بقيمة 3,6 مليارات دولار لتطوير ميناء مبارك الكبير، ما يعكس زخماً متصاعداً في وتيرة تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الكبرى. ووفقاً لبيانات ميد، فمن المتوقع أن تسجل الكويت أعلى قيمة سنوية لعقود النفط والغاز والكيماويات منذ عام 2017، في مؤشر على تسارع نشاط المشاريع في القطاعات الحيوية وتعزيز حضور الدولة على خريطة الاستثمارات الإقليمية في مجال الطاقة والصناعات التحويلية. وعلى مستوى المنطقة، سجلت دول

تكررت مجلة ميد أن الكويت شهدت ترسية عقود مشاريع بقيمة 4 مليارات دولار خلال شهر ديسمبر 2025. تصدرتها عقود بقيمة 3,6 مليارات دولار لتطوير ميناء مبارك الكبير، ما يعكس زخماً متصاعداً في وتيرة تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الكبرى. ووفقاً لبيانات ميد، فمن المتوقع أن تسجل الكويت أعلى قيمة سنوية لعقود النفط والغاز والكيماويات منذ عام 2017، في مؤشر على تسارع نشاط المشاريع في القطاعات الحيوية وتعزيز حضور الدولة على خريطة الاستثمارات الإقليمية في مجال الطاقة والصناعات التحويلية. وعلى مستوى المنطقة، سجلت دول